اليه فى الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد
المادية والمجردة مع ان المادية اعراض والمجردة جواهر وعلى
عدم الواسطة بين الحاجز والفى الذاتيين وكلاهما ممنوعان

فصل فى الحيز كل جسم فله حيز طبيعى قيل هذا ينتقض
بالجسم المحيط فانه جسم وليس له حيز على تفسيره هو السطح
الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى
اذ ليس ورائه جسم اخر نعم له وضع ومحازاة بالنسبة الى ما فى
جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم ما به تمتاز الاجسام
فى الاشارة الحسية وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذى
يمتاز به المحدد عن غيره فى الاشارة الحسية فهو متحيز وليس
فى مكان ولا بعد فى ان يكون تلك الحالة التى تميزه فى الاشارة
الحسية عن غيره طبيعية له وان لم يكن شئ من اوضاعه ونسبته
بالقياس الى ما تحته امرا طبيعيا فان قلت هذا انما ينافى لما صرح
به المحقق فى شرح الاشارة من ان المكان عند القائلين بالجزء غير
الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوى وهو ما يعتمد
عليه المتمكن كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم
المشغول بالمتحيز الذى لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز

للماء

للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح
الباطن من الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى اقول
المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث قال فى موضع
من طبيعيات الشفاء الجسم الاول يلحقه ان يكون له حيز اما مكان
واما وضع وفى موضع آخر منها كل جسم فله حيز طبيعى فان كان
ذا مكان كان حيزه مكانا والا كان وضعا لانا لو فرضنا
عدم تاثير القواسر اى الامور الخارجة لكان فى حيز معين بالضرورة
وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر اى لامر خارج
وانما فسرنا القاسر بذلك اذ لو كان المراد منه ما كان تاثيره على خلاف
مقتضى الطبع لم يكن الترديد حاصرا لا سبيل الى الثانى لانا فرضنا
عدم تاثير القواسر فتعين الاول فاذا انما يستحقه لطبيعته
اذ لا يمكن استناده الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها
على السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية فى اقتضاء حيز
ما على الاطلاق فتعين استناده الى امر داخل فيه مختص به يعنى
الطبيعة وهو المط فان قلت تاثير الفاعل فيه اذا كان من الامور
الخارجية التى يفرض خلوه عنها فلا نم انه عند تخليته مع طبعه
يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا فى مكان او مقتضيا له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)